القضائي المدني، والعسكري، يتصرّفان نحوهم بتسامح. والحقيقة ان باستطاعة المستوطنين فعل ما يحلو لهم من الاذى تجاه السكان العرب في المناطق المحتلة، دون حسيب اورقيب. ومقابل هذه المساعدة والدعم الحكومي، وفي الاساس التسامح القضائي ازاءهم، تبرز المحظورات التي يفرضها جهاز الامن على رجال حركة ' السلام الآن ' في المناطق [المحتلة]» (داني روبنشتاين، «على رأس سلّم الأفضليات»، **دافار**، ١٧/١/١٩٨٩).

نشاط المستوطنين

تعددت أنشطة المستوطنين في محاولاتهم الوقوف في وجه الانتفاضة في المناطق المحتلة، وتركزت في مجالين، دعائي وعدواني.

على الصعيد الدعائي، عقد زعماء المستوطنين لقاءات عدة مع القادة السياسيين والعسكريين، في محاولة لحثّهم على استخدام مزيد من العنف ووسائل القمع ضد الفلسطينيين في المناطق المحتلة، من جهة، والقيام بعقد مؤتمرات صحافية، وتوزيع المنشورات، لتجنيد الرأي العام وراء مطالبهم، من جهة أخرى.

وفي هذا السياق، طلب زعماء المستوطنين من رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، تغيير بعض كبار ضباط الجيش الاسرائيلي العاملين في المناطق المحتلة، الذين فشلوا في اخماد الانتفاضة. وقد تظاهر العشرات منهم عند منزل شامير في القدس، وقالوا انهم يتعرّضون، منذ فترة طويلة، لخطر دائم، وطالبوا بالقضاء على الانتفاضة (**معاريف**، ٢٥/١١/١٩٨٨).

وفي وقت لاحق، عاودوا الكرة، وكان بينهم، هذه المرة، ضابطان، عميد ومقدّم، في الجيش، وتقدموا بطلب الى الحكومة وجهاز الامن طالبين تشديد سياسة الامن في المنطقة ووضع نهاية للانتفاضة. كذلك اتهموا قيادة الجيش بتقديم تقارير خاطئة ومضلّلة حول حوادث مهاجمة المستوطنين؛ كما اتهموا وزير الدفاع، اسحق رابين، بعدم اصداره تعليمات صارمة تقضي بتصفية الانتفاضة، «لأنه معنيّ باستمرارها» كما زعموا (**هآرتس**، ١/١٢/١٩٨٨). ومن ثمّ عادوا واجتمعوا برئيس الاركان الاسرائيلية، اللواء دان شومرون، وتقدموا اليه باقتراح يقضي بانشاء مجلس عمل مشترك ودائم من ممثلي المستوطنات وقادة رفيعي المستوى في الجيش من العاملين في المناطق المحتلة، للتعاون على حلّ المشاكل في المنطقة. وقد وعدهم رئيس الاركان بدرس اقتراحهم، بشكل ايجابي (**عل همشمار**، ٢١/١٢/١٩٨٨).

وانطلاقاً من تطلّع زعماء المستوطنين الى القضاء على الانتفاضة، ومطالبة الجيش بتعهد ذلك، ارتأوا ان الاجراءات العقابية الجديدة، التي اتخذها الجيش الاسرائيلي مؤخراً، غير كافية، وطالبوا بالمزيد من هذه الاجراءات. فقد عقد مجلس مستوطنات الضفة والقطاع جلسة خاصة، بتاريخ ١٧/١/١٩٨٩، حول السياسة الامنية الجديدة، أعرب اعضاء المجلس، خلالها، عن عدم رضاهم عن تلك الاجراءات، التي اعتبروها «محدودة ومتأخرة جداً» (**يديعوت احرونوت**، ١٨/١/١٩٨٩). وارتأى المجلس ان على رئيس الحكومة ووزير الدفاع ومجلس الوزراء المصغّر اعداد خطة شاملة، تتضمّن العديد من الاجراءات التي من بينها: ايقاف نشاط بؤر التحريض؛ وطرد رؤساء المحرّضين؛ وغلق الصحف؛ وطرد كل الاشخاص المفرج عنهم، الذين يعتبرون أكثر العناصر تحريضاً في المناطق المحتلة (**المصدر نفسه**).

وفي السياق ذاته، قال شلومو فيلبر، في مؤتمر صحافي عقد في القدس، خلال تلخيصه الاوضاع، بمناسبة مرور عام على انطلاقة الانتفاضة: «نحاول التوضيح للشعب الذي جزء منه لا يريد ان يفهم ان هذه حرب أخرى من حروب اسرائيل. حرب دون دبابات ومدفعية وكاتيوشا على جبهة هنا هذه المرّة، تدور رحاها في مسيرة حياتنا اليومية. هدفهم [الفلسطينيين] تحطيم معنوياتنا والتسبّب بترك المنطقة، لكي تتوقف المستوطنات عن النمو ويحدث الجمود. ولهذا نتبع تكتيكاً يمكّن المستوطنات من الاستمرار بالحياة العادية» (**ملحق يديعوت احرونوت**، ٢٠/١/١٩٨٩).

لقد وصل نشاط المستوطنين الاعلامي ذروته، حين بعث المبادرون الى اقامة «دولة يهودا» في الضفة